في تحوا لك الرقيق ثلثه وقد افاد هذا الزمخشري نفسه في
المفصل واعلم انه يرد على ابدالة من ضمير المامور به ما يرد على
جعله تفسير الامره تعالى السابق لك بسطه كما افاده الشـ كانت
مصدرية لان الجار انما يدخل على الاسم وليس الا بالسبك امتنع
الجزم اي على المشهور وعند الجمهور فلا يرد ما سبق من الجزم
بان احدهما اي الحوافر ان تقع تسمح فيجعل وقوعها موضعا
كما قد يظرف الموصوف في الصفة او انه على حذف مضاف اي
موضع ان تقع فاقسم ان لوالي قابله المسيب بن اعلس خال
الاعشى احد المقلين الذين فضلوا في الجاهلية قيل اسمه زهير
ولا العتيق نفى عنه الحرية اصالة وعروضا لربطه الجواب
بالقسم ظاهره ان جواب القسم ما بعد ان من لو وما معها فالجواب
للو وحدها قول ابن مالك في الشرط الامتناعي واطلق الجمهور
قاعدة اجتماع الشرط والقسم ويبعده ان الاكثر تركها والواو في
الرابطة ليست كذلك لعله اراد غالبا لانه انسب بكونه للربط ولذا
اعترض بالبعد دون الفساد والاورد ما في الشـ من اللام في جواب لو
المنفي فانها رابطة والاكثر تركها نحو قوله

ولو نفطى الخيار لما افترقنا ولكن لاختيار مع اللئالي

وقال تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه السلم بفتحتين وسكون الرا
والبيع لباعنا اوارقم الشكري وبعده

ويوما تريد مالنا مع مالها فانم يثلها لم يثمنا ولم تتم

قال الزمخشري معنى البيتين انه يستحق بحبها يوما وتستغلم يوما في
اثر يطلب ما لم فانها منعها انه وكلمته بكلام يمنعه من النوم و
بعض نسخ الشواهد القصيدة طويلة اعتذر النعمان وقد

سبب

سبب كبشا في سنة محدبة وعلق في عنقه شعرة وزنها كلمه
الشاعر فخوفه قومه منها

الأ العقيلة ان

أخوف بالجبار حتى كانني قتلت لم خالا لكريما او ابن عم

وان يد الجبار ليست بصفقة ولكن سما تحطر الويل واليوم

ومن خطاياه لم اذنبت ذنبا عظيما وعفوك اعظم منه فعفى
عنه وضربت العرب بالكبش مثلا كالكبش يحمل شعرة وما قال
لقومه وقد رأى سمن الكبش ما اراك الا اخذ هذا الكبش قالوا
لم انك لا تقدم الضأن ولكن تقدم المنع فصار مثلا ايضا فقال
اني لاحق به يغتني وابعد عنكم جريمتي فاما لم اي الصيد
عاما في شواهد السيوطي قال وخفه من جمة المغارف والفقرة
فالية لاوس بن حجر بفتحتين التميمي قال ابو عمرو وكان فحل العرب
في الجاهلية فلما نشأ النابغة طاطأ منه لانه لم يثبت الخ
قال الـ هذا في المفعول المصرح ويمكن ان يريد هذا القائل اعم
من والانصاف ان تعلق جار ومجرور بمحض جار ومجرور بعيد
غير التوكيد قال الرضي فان قيل اذا افادت فائدة وهي التقوية
فلا ينبغي ان تقدر زائدة فالجواب انها زائدة على اصل المعنى
المراد قال ويلزم على هذا ان يقيد جميع ما افاد التاكيد كان
لما نسخة ولام التاكيد والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوائد
ولك ان تجيب عن بحثه بان الزائد ما وضع لمعنى اصلي فانسلخ عنه
لمجرد التاكيد اما ان وضع للتاكيد فالتاكيد بالنسبة له كالمعنى
الاصلي الا ترى انه لم يرد وهو لم يخرج عما وضع له فليتامل كان
الزوائد وبعد الا تكون عبثا مع انها وقد تفيد غير ذلك كاستقبال
وزيد وتحسين اللفظ كالبا بعد صورة الامر في التعجب قال الـ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)